سلسلة

صوت المرأه المصرية

معرفة المرأه المصرية بحقوقها

ديسمبر ٢٠١٣

معرفة المرأة المصرية بحقوقها، نتائج استطلاع رأى

رئيس فريق العمل

أ.د. ماجد عثمان

المدير العام والعضو المنتدب بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

إعداد التقرير

أ.د. رمضان حامد

أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

المحرر

د. حنان جرجس

مدير إدارة العمليات بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

تصميم الغلاف

أ. بيتر ناجي

مدير تكنولوجيا المعلومات بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

أ. بسمة محمد

مصمم جرافيك بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

تنسيق الورقة

أ. فادي إسماعيل

مساعد باحث بالمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

التقديم

يسعد المركز المصري لبحوث الرأي العام «بصيرة» أن يقدم سلسلة من استطلاعات الرأي العام التي تقدم قياسات علمية للرأي العام النسوي في مصر. ويأتي هذا الإصدار في فترة مليئة بالأحداث والتحولات السياسية. كما يأتي عقب إقرار دستور جديد تم الموافقة عليه بأغلبية كاسحة. وقد تعهد الدستور بمكتسبات نوعية غير مسبوقة ينتظر الجميع أن ترى النور وتغير واقع يضع كثير من الحواجز التي تعوق ممارسة المرأة المصرية لحقوقها ولدورها في خدمة المجتمع.

وتهدف هذه السلسلة إلى إلقاء مزيد من الضوء على قيم ومدركات واتجاهات المرأة المصرية نحو عدد من القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية. ويأمل المركز المصري لبحوث الرأي العام «بصيرة» أن تسهم هذه السلسلة في التعرف على تأثير التحولات السياسية التي شهدها المجتمع المصري منذ قيام ثورة ٢٥ يناير على اتجاهات المرأة المصرية. كما يأمل أن تكون هذه السلسلة بداية لرصد علمي مستمر للتغير في المنظومة الثقافية التي تحكم قضايا النوع الإجتماعي في المجتمع المصري.

وقد إعتمدت هذه السلسلة على مجموعة من المقابلات التي تمت على عينة احتمالية ممثلة للإناث المصريات ١٨ سنة فأكثر. ويسمح تصميم وحجم العينة بإجراء مقارنات حسب العمر والحالة التعليمية ومحل الإقامة مما يفيد في صياغة السياسات ومراجعة أولويات البرامج والمشروعات ذات الصلة بقضايا النوع الإجتماعي إعتماداً على القرائن والمعلومات.

ويتقدم المركز بالشكر والتقدير لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة على تمويل هذه السلسلة التي تستهدف متخذي القرار والنخب السياسية ومسئولي البرامج في المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات تمكين وإنصاف المرأة ومسئولي المؤسسات المانحة المعنية بقضايا النوع الإجتماعي والعاملين في مجال الإعلام.

د. ماجد عثمان

رئيس فريق العمل

المحتويات

	رقم الصفحة
١- مقدمة	١
٢- الإطار النظري	١
٣- المنهجية	٢
٤- معرفة وممارسة المرأة المصرية لحقوقها السياسية	٣
٥- معرفة وممارسة المرأة المصرية لحقوقها الاقتصادية والتعليمية	٩
٦- التمييز والعنف ضد المرأة	١٦
٧- الخلاصة والتوصيات	٢٠
المراجع	٢٢

١- مقدمة:

يعتبر تمكين المرأة وحصولها على حقوقها أحد الأهداف التنموية التي تسعى كل الدول لتحقيقها، وقد تم التركيز على حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. ومن سنة ١٩٧٠ بدأ الحديث عن الفوارق بين الجنسين في الحصول على الحريات والحقوق السياسية والتعليم والصحة والثروة وأن تمكين المرأة يجب أن يركز على المساواة بين الجنسين في هذه المجالات وغيرها، وجاء إعلان بكين سنة ١٩٩٥ للتركيز على تمكين المرأة ومساندتها لضمان حصولها على حقوقها، ثم جاءت الأهداف التنموية للألفية سنة٢٠٠٠ لتركز على ضرورة التزام الدول بضمان حصول المرأة على حقوقها في مجالات محددة وهي التعليم والصحة والدخل. كذلك كان تمكين المرأة أحد الأهداف الرئيسية للعديد من المشروعات التنموية التي تهدف إلى النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر والحوكمة.

يهدف هذا التقرير إلى تحليل نتائج استطلاع الرأى عن إدراك المرأة المصرية لحقوقها ذلك إن إدراك المرأة المصرية لحقوقها هو الخطوة الأولى لحصولها على هذه الحقوق. وما لم تعرف المرأة المصرية حقوقها فقد تساهم من حيث لا تدري في التحيز ضد هذه الحقوق وفي زيادة العنف الموجه ضدها.

يتضمن التقرير خمسة أقسام بعد المقدمة حيث يعرض القسم الثاني الإطار النظري الذي يستند إليه الاستطلاع ويعرض القسم الثالث منهجية جمع البيانات. وفي القسم الرابع نعرض لنتائج الاستطلاع حول معرفة المرأة بحقوقها في مجال الحريات والمشاركة السياسية ويضمن القسم الخامس عرضاً لنتائج الاستطلاع بخصوص الحقوق الاقتصادية والتعليمية. يعرض القسم السادس للتمييز ضد المرأة والعنف الموجه ضدها ويتضمن القسم السابع ملخصاً للنتائج والتوصيات.

٢- الإطار النظري:

توجد تعاريف متعددة لتمكين المرأة إلا أنها تصب في إحداث التغييرات المطلوبة لدى المرأة بهدف:

١- زيادة قدرتها على تحديد أهدافها والعمل على تحقيقها (القدرة الداخلية).

٢- إتاحة الموارد والبيئة التي تساعدها على الاختيار (الموارد والبيئة).

٣- زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الخاص بها (العلاقات).

وتعتبر معرفة المرأة بحقوقها أحد العناصر الرئيسية لزيادة القدرة الداخلية لها. وتركز الدراسات على تمكين المرأة في مجالات معينة وهي المساهمة الاقتصادية، التعليم، الحوكمة، الصحة والإعلام. ويلخص شكل ١ العوامل المؤثرة في تمكين المرأة.

شكل (١) العوامل المؤثرة في تمكين المرأة

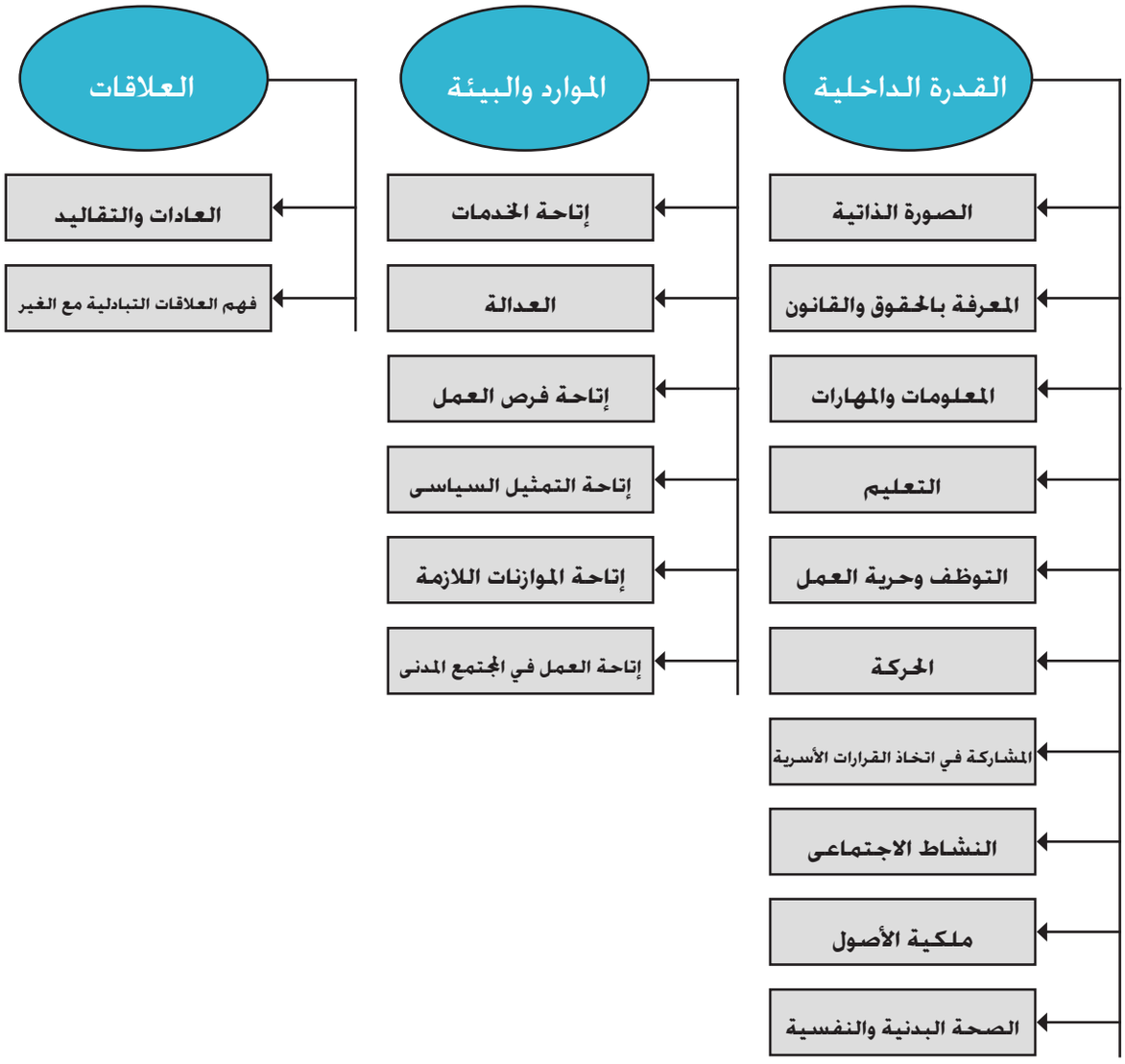

٣ـ المنهجية :

٣-١ أداة الاستطلاع:

تم إعداد استمارة لجمع البيانات شملت أسئلة حول رؤية السيدات لحقوق المرأة ومدى تمتعهن بهذه الحقوق. حيث شملت الاستمارة الأقسام التالية:

١- خصائص المستجيبة.

٢- حقوق الإنسان.

٣- التمييز ضد المرأة.

٤- بيانات المستوى الاقتصادي.

٣-٢ التجربة القبلية:

تم إجراء التجربة القبلية يوم ١١ سبتمبر على عينة من السيدات. وبناء على نتائج التجربة القبلية تم تعديل الاستمارة. وإعدادها في صورتها النهائية للاستطلاع.

٣-٣ التدريب:

تم عقد تدريب للباحثين شمل شرح لأسئلة الاستمارة والهدف من كل منها. كما شمل التدريب لعب أدوار ومقابلات افتراضية للتأكد من اتقان الباحثين لاستيفاء أسئلة الاستمارة.

٣-٤ جمع البيانات:

تم إجراء الاستطلاع باستخدام الهاتف المتصل بالحاسوب. حيث تم إعداد برنامج لإدخال الاستمارة أثناء إجراء المقابلة الهاتفية. وقد شارك في الاستطلاع ٢٨ باحث بالإضافة إلى أثنين من الباحثين المتميزين تولا عملية ضبط الجودة.

تم إجراء الاستطلاع على عينة احتمالية حجمها ٢٠٨٠ سيدة في الفئة العمرية ١٨ سنة فأكثر غطت كل محافظات الجمهورية من خلال الهاتف المنزلي والهاتف المحمول. وقد تمت كل المقابلات يومي ١٩ و٢١ سبتمبر ٢٠١٣.

وبلغت نسبة الاستجابة حوالي ٦٤٪. ويقل هامش الخطأ في النتائج عن ٣٪.

٤- معرفة وممارسة المرأة المصرية لحقوقها السياسية:

كما سبق أن أوضحنا فإن تمكين المرأة يعني كفالة وإنفاذ حقوقها في جميع المجالات ومنها الحريات والحقوق السياسية وتعظيم مشاركتها في اتخاذ القرارات. إن مشاركة المرأة في اتخاذ القرار من شأنه زيادة فرص المرأة في التعبير عن رأيها والمشاركة في وضع السياسات وتصميم الخطط. وفي هذا الإطار اشتمل استطلاع الرأى أسئلة للمستجيبات حول مدى وجود حريات في مصر بشكل عام وحرية تعبير عن الرأى في البيوت بشكل خاص وعن المشاركة في الانتخابات والمعوقات التي تواجه المرأة في هذا الصدد.

وحتى يمكن رصد الفجوة بين ما تراه المرأة من حقوقها وما تتمتع به فعلاً تم اختيار مجموعة من الحقوق وتوجيه عدة أسئلة حول كل حق منها تبدأ بسؤال عما إذا كان للمرأة بصفة عامة هذا الحق ثم سؤال عما إذا كانت المرأة في مصر بصفة عامة تتمتع بهذا الحق ثم سؤال عما إذا كانت المستجيبة بصفة خاصة تتمتع بهذا الحق.

٤-١ الحريات :

تشير نتائج الاستطلاع (جدول ١) إلى أن أقل من نصف المستجيبات (٤٨,٢٪) يرين أن في مصر حرية وأن ٢٩٪ لا يدركن ذلك. ويتناسب إدراك المرأة لوجود حرية في مصر عكسياً مع التحضر والتعليم والمستوى الاقتصادي وطردياً مع عمر المرأة.

وتدرك اغلب المستجيبات (٩٤٪) أن من حقهن التعبير عن رأيهن في بيوتهن (جدول٢) دونما فروق حسب الخصائص المختلفة. إلا أن حصول المرأة على حق التعبير عن رأيها في البيت لا يرقى إلى طموحها (شكل ١). إذ ترى حوالي نصف السيدات فقط (٥٢,٢٪) أن المرأة «عندها حرية التعبير في بيتها». السيدات في الريف والحاصلات على تعليم أقل وفي المستويات الاقتصادية الأدنى وفي الأعمار الأكبر يدركن أكثر من غيرهن أن المرأة المصرية لها الحق في التعبير عن الرأى في البيت (جدول٣).

جدول (١) التوزيع النسبي للسيدات حسب إدراكهن لوجود حرية في مصر

الخصائص	نعم	إلى حد ما	لا
الإقامة			
حضر	٤٦,٠	٢٥,١	٢٨,٩
ريف	٥٠,٢	٢٠,٨	٢٩,٠
التعليم			
أقل من المتوسط	٥٢,١	١٩,٥	٢٨,٤
متوسط/ فوق المتوسط	٤٤,٢	٢٥,٥	٣٠,٣
جامعي فأعلى	٤٠,٧	٣١,٨	٢٧,٥
المستوى الاقتصادي			
منخفض	٥٠,٢	١٨,٨	٣١,٠
متوسط	٤٦,٦	٢٥,٩	٢٧,٥
مرتفع	٤٥,٨	٣٠,١	٢٤,٢
منطقة السكن			
المحافظات الحضرية	٤٢,٨	٢٦,٠	٣١,٢
الوجه البحري	٥٢,٥	٢٢,٢	٢٥,٣
الوجه القبلي	٤٦,٠	٢١,٣	٣٢,٧
محافظات الحدود	٥٢,٠	٣٢,٠	١٦,٠
العمر			
أقل من ٣٠	٣٧,٧	٢٦,٧	٣٥,٦
٣٠ ـ ٤٩	٤٦,١	٢٣,٠	٣٠,٩
٥٠ فأكثر	٥٧,٧	٢٠,٠	٢٢,٣
الإجمالي	٤٨,٢	٢٢,٨	٢٩,٠

جدول (٢) التوزيع النسبي للسيدات حسب رأيهن فيما إذا كان للمرأة بصفة عامة حرية التعبير عن رأيها

الخصائص	نعم	إلى حد ما	لا
الإقامة			
حضر	٩٤,٤	٣,٩	١,٨
ريف	٩٣,٨	٤,٣	٢,٠
التعليم			
أقل من المتوسط	٩٥,٢	٣,٠	١,٩
متوسط/ فوق المتوسط	٩٢,٤	٥,٦	٢,٠
جامعي فأعلى	٩٢,٨	٥,٥	١,٧
المستوى الاقتصادي			
منخفض	٩٤,٥	٣,٨	١,٦
متوسط	٩٣,٧	٤,١	٢,٣
مرتفع	٩٤,١	٤,٦	١,٣
منطقة السكن			
المحافظات الحضرية	٩٤,٣	٣,٩	١,٨
الوجه البحري	٩٢,٨	٥,١	٢,١
الوجه القبلي	٩٥,٥	٢,٨	١,٧
محافظات الحدود	٩٦,٠	٤,٠	
العمر			
أقل من ٣٠	٩٣,٢	٤,٩	١,٩
٣٠ ـ ٤٩	٩٣,٢	٤,٩	١,٩
٥٠ فأكثر	٩٥,٦	٢,٥	١,٨
الإجمالي	٩٤,٠	٤,١	١,٩

جدول (٣) التوزيع النسبي للسيدات حسب مدى إدراكهن لتمتع المرأة المصرية بصفة عامة بحرية التعبير عن رأيها

الخصائص	نعم	إلى حد ما	لا
الإقامة			
حضر	٤٨,٣	٣٥,٩	١٥,٧
ريف	٥٥,٧	٣٠,٨	١٣,٥
التعليم			
أقل من المتوسط	٦١,٩	٢٥,٨	١٢,٣
متوسط/ فوق المتوسط	٤١,١	٤١,١	١٧,٧
جامعي فأعلى	٣٥,٠	٤٧,٧	١٧,٣
المستوى الاقتصادي			
منخفض	٥٤,٧	٣٠,٢	١٥,٠
متوسط	٥٠,٦	٣٦,٦	١٢,٨
مرتفع	٤٦,٧	٣٦,٩	١٦,٣
منطقة السكن			
المحافظات الحضرية	٤٦,٩	٣٧,١	١٥,٩
الوجه البحري	٥٢,٩	٣٤,١	١٣,٠
الوجه القبلي	٥٤,٥	٢٩,٧	١٥,٨
محافظات الحدود	٦٤,٠	٢٨,٠	٨,٠
العمر			
أقل من ٣٠	٣٦,٧	٤٤,١	١٩,٢
٣٠ ـ ٤٩	٥١,٢	٣٣,٤	١٥,٥
٥٠ فأكثر	٦٣,٩	٢٥,٦	١٠,٥
الإجمالي	٥٢,٢	٣٣,٢	١٤,٦

شكل (٢) إدراك المستجيبات للحق فى التعبير عن الرأى فى البيت والحصول على هذا الحق

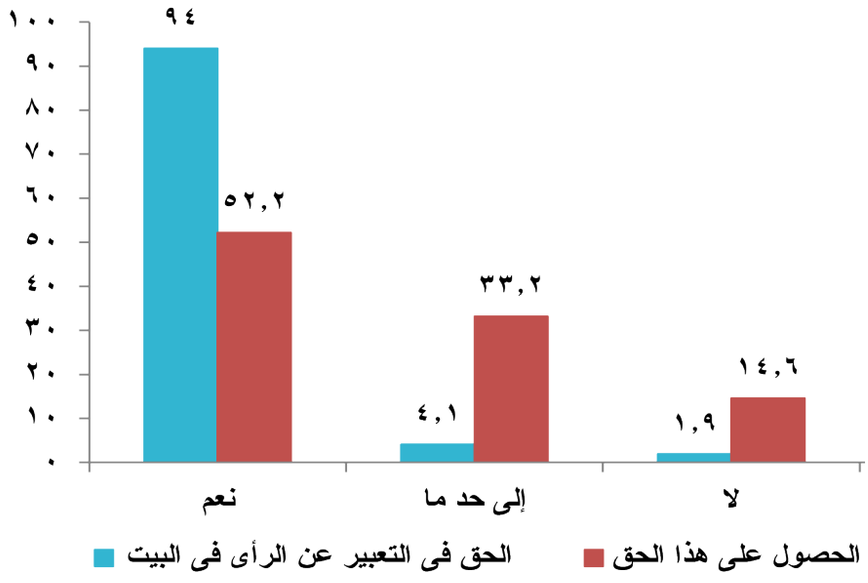

٤-٢ المشاركة في الانتخابات:

تركز الاتفاقات والمعاهدات والإعلانات الدولية على ضرورة وأهمية المشاركة السياسية للمرأة وتعتبرها أحد أهم عناصر الحوكمة. ومن ثم تولى المنظمات الدولية اهتماماً خاصاً للمؤشرات التي تقيس وتتابع وتقيم المشاركة السياسية للمرأة. وفي هذا الصدد تضمن استطلاع أسئلة حول معرفة المرأة بحقها في المشاركة في الانتخابات والقدرة على ممارسة هذا الحق والمعوقات التي تحول دون ممارستها له.

تشير النتائج (جدول ٤) إلى أن الغالبية العظمى من النساء يعتقدن بحق المرأة في المشاركة في الانتخابات (٩٧,٨٪) ولا توجد فروق بين الريف والحضر أو حسب المستويات التعليمية والاقتصادية والعمرية المختلفة. إلا أن القدرة على المشاركة في الانتخابات لا تصل إلى هذا المستوى وإن ظلت مرتفعة. حيث عبرت أكثر من ٨٠٪ من السيدات عن قدرة المرأة على المشاركة في الانتخابات . وترتفع نسبة اللاتي أكدن أن المرأة تستطيع المشاركة في الانتخابات (جدول ٥).

غنى عن البيان أن مشاركة المرأة في الانتخابات شهدت تزايداً ملحوظاً في العقد الأخير خاصةً بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بعكس قدرتها على الترشح في المجالس النيابية والمحلية حيث مازال نصيب المرأة في هذه المجالس منخفض جداً.

تم سؤال السيدات اللائي أجبن بأن المرأة تواجه معوقات تمنعها من المشاركة في الانتخابات عن ماهية هذه المعوقات. وتشير النتائج (جدول ٦ وشكل ٣) إلى الأسباب التالية مرتبة حسب أهميتها:

١- دور الزوج والأسرة حيث يعتبر منع الزوج أو أحد أفراد الأسرة للمرأة من أن تشارك في الانتخابات أحد الأسباب الرئيسية التي ذكرتها ٤٠٪ من السيدات. وقد ذكر هذا السبب ٤٤٪ في الريف مقارنةً بحوالي ٣٦٪ في الحضر و٢٦٪ من الحاصلات على تعليم جامعي فأعلى مقارنةً بحوالي ٤٥٪ بين الحاصلات على تعليم أقل من متوسط. كذلك فإن منع الزوج أو الأسرة كان ملحوظاً لدى صغار السن حيث ذكر ذلك ٤٦٪ ممن دون الثلاثين من العمر مقارنة بحوالي ٢٩٪ ممن في الأعمار الكبيرة (٥٠ سنة فأكثر).

٢- الأعباء المنزلية: ترجع ٢٢٪ من السيدات عدم قدرة المرأة على المشاركة في الانتخابات إلى «عدم اهتمامهن / مش فاضية/ مسؤولية البيت» ويزداد ذكر هذا السبب بين اللاتي يسكن في الحضر عنه بين اللاتي يسكن في الريف. وبين صغار السن عن كبار السن وكذلك بين الأكثر تعليماً عنه بين الأقل تعليماً.

٣- الجهل/عدم الوعى/ عدم التعليم: أعتبر ١٩٪ من السيدات أن عدم وعى المرأة وعدم تعليمها أحد أسباب عدم مشاركتها في الانتخابات. السيدات المقيمات في الحضر والأكثر تعليماً أكثر إدراكاً لهذا السبب.

٤- العادات والتقاليد: أرجعت ١١٪ من السيدات عدم قدرة المرأة على المشاركة في الانتخابات إلى العادات والتقاليد. وكانت السيدات في الريف والسيدات في الأعمار الكبيرة أكثر إدراكاً لهذا السبب.

٥- أسباب أخرى: ذكرت نسب تقل عن ١٠٪ من السيدات أسباب أخرى أمنية (الخوف من المضايقات/ عدم وجود أمن / التحرش/ البهدلة) ولوجستية (بعد المكان/ الزحمة/ عدم وجود بطاقة) وصحية (كبر السن / المرض) وعدم الشفافية (تزوير الانتخابات/عدم الاقتناع/فقدان الأمل) والتمييز ضد المرأة (نظرة المجتمع سيئة للمرأة /لكونها إمرأة).

جدول (٤) التوزيع النسبي للسيدات حسب رأيهن فيما إذا كان للمرأة الحق في المشاركة في الانتخابات

الخصائص	نعم	لا
الإقامة		
حضر	٩٧,٩	٢,١
ريف	٩٧,٧	٢,٣
التعليم		
أقل من المتوسط	٩٧,٣	٢,٧
متوسط/ فوق المتوسط	٩٨,٣	١,٧
جامعي فأعلى	٩٨,٧	١,٣
المستوى الاقتصادي		
منخفض	٩٧,٩	٢,١
متوسط	٩٧,١	٢,٩
مرتفع	٩٨,٧	١,٣
منطقة السكن		
المحافظات الحضرية	٩٧,٩	٢,١
الوجه البحري	٩٧,٣	٢,٧
الوجه القبلي	٩٨,٢	١,٨
محافظات الحدود	١٠٠,٠	
العمر		
أقل من ٣٠	٩٦,٦	٣,٤
٣٠ ـ ٤٩	٩٨,٩	١,١
٥٠ فأكثر	٩٧,٢	٢,٨
الإجمالي	٩٧,٨	٢,٢

جدول (٥) التوزيع النسبي للسيدات حسب رأيهن فيما إذا كانت المرأة المصرية تستطيع المشاركة في الانتخابات

الخصائص	نعم	لا
الإقامة		
حضر	٧٨,٥	٢١,٥
ريف	٨٢,٣	١٧,٧
التعليم		
أقل من المتوسط	٨٣,٣	١٦,٧
متوسط/ فوق المتوسط	٧٧,٨	٢٢,٢
جامعي فأعلى	٧٤,٣	٢٥,٧
المستوى الاقتصادي		
منخفض	٨٤,٣	١٥,٧
متوسط	٧٦,٢	٢٣,٨
مرتفع	٧٥,٥	٢٤,٥
منطقة السكن		
المحافظات الحضرية	٧٧,٩	٢٢,١
الوجه البحري	٨٢,٥	١٧,٥
الوجه القبلي	٧٩,٤	٢٠,٦
محافظات الحدود	٨٨,٠	١٢,٠
العمر		
أقل من ٣٠	٧٠,٦	٢٩,٤
٣٠ ـ ٤٩	٨١,٨	١٨,٢
٥٠ فأكثر	٨٥,٦	١٤,٤
الإجمالي	٨٠,٥	١٩,٥

جدول (٦) التوزيع النسبي للسيدات حسب أسباب عدم مشاركتهن في الانتخابات

الخصائص	الزوج/ الأسرة بتمنعها	مش من اهتماماتها/ مش فاضية/ مسؤولية البيت	الجهل/ عدم الوعي/ غير متعلمة	العادات والتقاليد	الخوف من المضايقات/ عدم وجود أمن/ التحرش/ البهدلة	تزوير الانتخابات/ عدم الاقتناع/ فقدان الأمل	بعد المكان/ زحمة الطوابير	كبار السن/ المرض
الإقامة								
حضر	٣٦,٢	٢٦,٨	٢٢,٤	٩,٣	٩,٨	١٠,٣	٦,٥	٧,٣
ريف	٤٤,١	١٨,٥	١٧,٠	١٣,٥	٨,٤	٣,٧	٥,٦	٣,٥
التعليم								
أقل من المتوسط	٤٥,٠	١٤,٢	١٤,٧	١٢,١	٨,٤	٥,٥	٥,٣	٣,٩
متوسط/ فوق المتوسط	٣٩,٧	٢٩,٣	٢٢,٦	٨,٢	٩,٨	٨,٨	٦,١	٧,٠
جامعي فأعلى	٢٦,٢	٣٣,٢	٢٨,٣	١٦,٤	٩,٥	٧,٥	٨,٤	٦,٦
المستوى الاقتصادي								
منخفض	٤٢,٤	١٨,٨	٢٢,٧	٨,٩	٩,٧	٦,٠	٤,٩	١,٦
متوسط	٣٧,٠	٣٠,٦	١٥,٢	١٥,٥	٧,٦	٧,٣	٦,٩	٨,٠
مرتفع	٤٠,٩	١٥,٦	٢٢,٢	٨,٤	١١,٠	٨,٩	٦,٩	٨,٥
منطقة السكن								
المحافظات الحضرية	٤٠,٤	١٩,٤	٢٤,٣	١٠,١	١٣,٤	١٠,١	٧,٧	٧,٤
الوجه البحري	٣٣,٣	٢٨,٠	٢٦,٥	١٢,١	٨,٩	٦,٩	٦,٠	٤,٢
الوجه القبلي	٤٧,٤	١٨,٩	٩,٧	١١,٤	٦,٧	٥,١	٥,٢	٥,٤
محافظات الحدود	٢٣,٥	٣٤,٩	١٣,٩	٤,٢	٠,٠	١٣,٩	٠,٠	١٣,٩
العمر								
أقل من ٣٠	٤٦,٢	٢٨,٦	١٥,٥	٩,٧	١١,٤	٤,٢	٨,٥	٥,٢
٣٠ - ٤٩	٤١,٥	١٩,٥	٢٧,٥	١٠,٩	٧,٨	٦,٣	٣,٣	٢,٢
٥٠ فأكثر	٢٩,١	١٩,٥	١٢,٨	١٤,٤	٨,٠	١٢,٣	٧,٢	١١,١
الإجمالي	٤٠,٠	٢٢,٠	١٩,٠	١١,٠	٩,٠	٧,٠	٦,٠	٥,٠

شكل (٣) معوقات مشاركة المرأة في الانتخابات

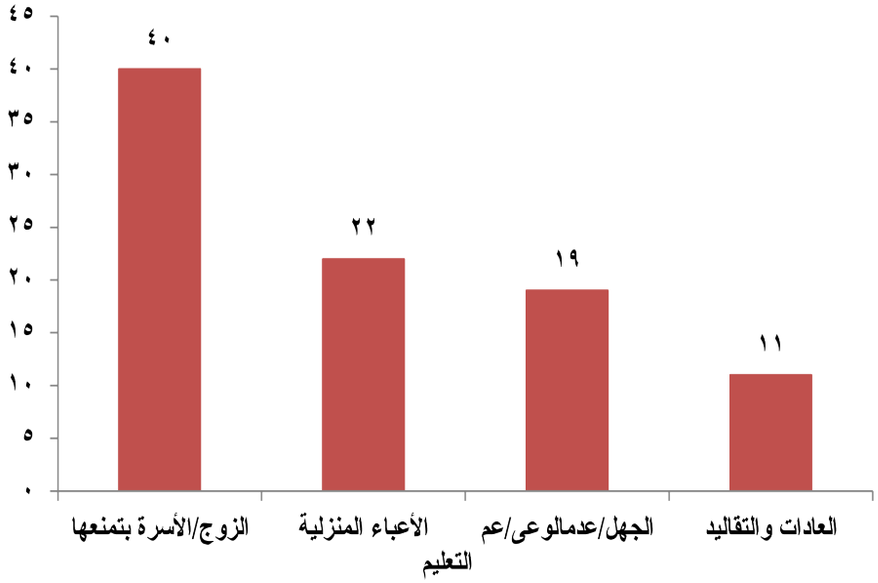

٥- معرفة وممارسة المرأة المصرية لحقوقها الأقتصادية والتعليمية:

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن المساهمة الاقتصادية العادلة للمرأة في سوق العمل وفي امتلاك الموارد والأصول تؤدي إلى سرعة وزيادة النمو الاقتصادي. وتشير بيانات القوى العاملة في مصر إلى ضعف مساهمة المرأة في قوة العمل وزيادة معدل البطالة بين النساء.

ولمعرفة مدى إدراك المرأة لحقوقها الاقتصادية تم توجيه عدة أسئلة حول المساواة بين المرأة والرجل في الحق في العمل وحول حقوق المرأة العاملة في المساواة مع الرجل من حيث المرتب والتدريب والترقيات والعمل لوقت إضافي وتقلد وظائف عليا وحقها في الحصول على أجازة رعاية طفل وتوفير حضانة للأطفال في العمل.

أولاً: الحق في العمل وتقلد المناصب العليا:

تدرك أغلب النساء في مصر أن المرأة من حقها أن تعمل مثل الرجل. تشير النتائج (جدول ٧ وشكل ٤) أن ٨٧٪ من النساء يدركن أن المرأة لها الحق في العمل كالرجل دونما فروق حسب الإقامة (حضر/ ريف) أو التعليم أو المستوى الاقتصادي أو منطقة السكن أو العمر.

جدول (٧) التوزيع النسبي للسيدات حسب إدراكهن لحق المرأة بصفة عامة في العمل مثل الرجال

الخصائص	نعم	إلى حد ما	لا
الإقامة			
حضر	٨٨,١	٨,٢	٣,٦
ريف	٨٦,٠	٨,٠	٦,٠
التعليم			
أقل من المتوسط	٨٧,٩	٦,٨	٥,٢
متوسط/ فوق المتوسط	٨٥,٢	١٠,٠	٤,٨
جامعي فأعلى	٨٧,٨	٨,٩	٣,٤
المستوى الاقتصادي			
منخفض	٨٦,٩	٨,٢	٤,٩
متوسط	٨٨,٠	٦,٩	٥,١
مرتفع	٨٧,٣	٨,٥	٤,٢
منطقة السكن			
المحافظات الحضرية	٨٦,٨	٩,٤	٣,٩
الوجه البحري	٨٦,٨	٨,٠	٥,٢
الوجه القبلي	٨٧,٥	٧,٣	٥,٢
محافظات الحدود	٨٤,٠	١٢,٠	٤,٠
العمر			
أقل من ٣٠	٨٢,٧	٩,٨	٧,٥
٣٠ - ٤٩	٨٨,١	٧,٩	٤,٠
٥٠ فأكثر	٨٩,٠	٧,٢	٣,٨
الإجمالي	٨٧,٢	٨,١	٤,٧

شكل (٤) وجهة نظر المستجيبات في حق المرأة فى العمل وتوفر فرص عمل بالتساوى مع الرجل

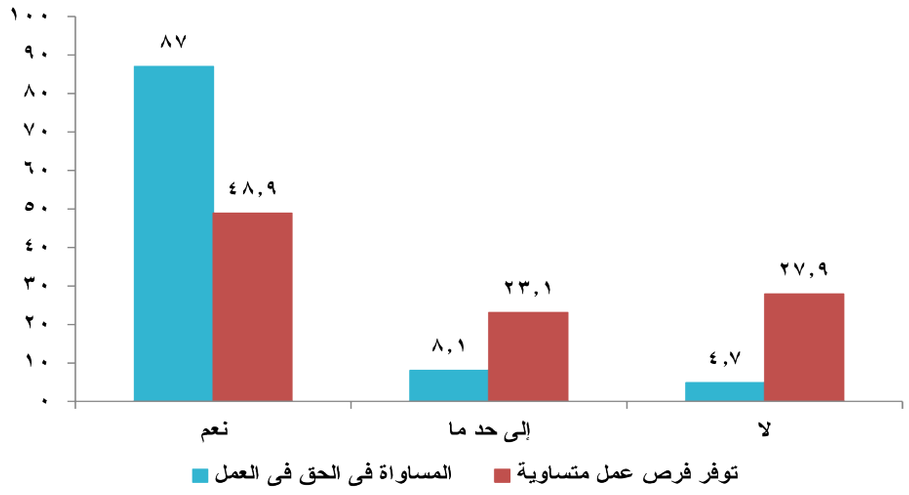

ألا إن الواقع لا يلبي طموحات المرأة فعند سؤال المستجيبات عن وجهة نظرهن في المساواة بين المرأة والرجل في توفير فرصة عمل لها ترى أقل من نصف المستجيبات (٤٩٪) أن السيدات يتمعن بنفس فرص العمل المتاحة للرجال (جدول ٨).

تشير النتائج إلى أن الإناث في الأعمار الصغيرة أكثر إدراكاً لعدم المساواة بين الرجل والمرأة في توفر فرص العمل. إذ ترى ٣٦٪ من السيدات في الأعمار أقل من ٣٠ سنة عدم المساواة بين الرجل والمرأة في توفير فرص العمل مقارنةً بحوالي ٢٩٪ من السيدات في الشريحة العمرية ٣٠-٤٩ و٢١٪ في الشريحة العمرية (٥٠ فأكثر).

جدول (٨) التوزيع النسبي للسيدات حسب رأيهن في حصول المرأة على فرصتها في العمل مثل الرجال

الخصائص	نعم	إلى حد ما	لا
الإقامة			
حضر	٤٧,٠	٢٢,٥	٣٠,٥
ريف	٥٠,٤	٢٤,١	٢٥,٥
التعليم			
أقل من المتوسط	٥٥,٠	٢١,٧	٢٣,٤
متوسط/ فوق المتوسط	٣٩,٥	٢٦,٢	٣٤,٣
جامعي فأعلى	٤٣,٩	٢٤,١	٣٢,١
المستوى الاقتصادي			
منخفض	٥٠,٠	٢٣,٥	٢٦,٦
متوسط	٤٧,٤	٢٣,٨	٢٨,٩
مرتفع	٤٧,٦	٢٠,٨	٣١,٦
منطقة السكن			
المحافظات الحضرية	٤٥,٠	٢٢,٦	٣٢,٤
الوجه البحري	٥٠,٦	٢٣,٢	٢٦,٣
الوجه القبلي	٤٩,٠	٢٣,٩	٢٧,٠
محافظات الحدود	٥٢,٠	٢٤,٠	٢٤,٠
العمر			
أقل من ٣٠	٣٩,٢	٢٤,٧	٣٦,٠
٣٠ ـ ٤٩	٤٨,١	٢٣,٠	٢٨,٩
٥٠ فأكثر	٥٦,٥	٢٢,٢	٢١,٢
الإجمالي	٤٨,٩	٢٣,١	٢٧,٩

ومن حيث الرأى في ملاءمة المرأة لتقلد المناصب العليا في الحكومة فمن بين كل ٥ سيدات ترى ٤ سيدات أن المرأة يمكنها تقلد هذه المناصب وترتفع نسبة الاتي تعتقدن بقدرة المرأة على تولى المناصب العليا من ٧٨٪ بين الحاصلات على تعليم أقل من متوسط إلى ٨٧٪ بين الحاصلات على تعليم جامعي فأعلى (جدول ٩). وتشير البيانات أيضاً إلى أن الواقع لا يتوافق مع رأي السيدات في إمكانية المرأة تقلد لمناصب عليا في الحكومة (جدول ١٠ وشكل ٤). إذ ترى حوالي ربع السيدات (٢٧٪) أن المرأة لا تحصل على فرصتها في تقلد المناصب العليا في الحكومة مقارنةً بحوالي النصف (٥٣٪) ترين أن المراة تحصل على فرصتها كالرجل بينما حوالي الخمس (١٩٪) ترين أن المرأة تحصل على فرصتها إلى حد ما.

جدول (٩) التوزيع النسبي للسيدات حسب رؤيتهن لقدرة المرأة على تقلد المرأة لمناصب عليا مثل الرجل

الخصائص	نعم	لا
الإقامة		
حضر	٨٠,٨	١٩,٢
ريف	٨٠,٠	٢٠,٠
التعليم		
أقل من المتوسط	٧٧,٨	٢٢,٢
متوسط/ فوق المتوسط	٨٢,٧	١٧,٣
جامعي فأعلى	٨٧,٣	١٢,٧
المستوى الاقتصادي		
منخفض	٧٧,٦	٢٢,٤
متوسط	٨٥,١	١٤,٩
مرتفع	٨٢,٤	١٧,٦
منطقة السكن		
المحافظات الحضرية	٨٢,٠	١٨,٠
الوجه البحري	٨١,٥	١٨,٥
الوجه القبلي	٧٨,٣	٢١,٧
محافظات الحدود	٧٢,٠	٢٨,٠
العمر		
أقل من ٣٠	٧٦,٨	٢٣,٢
٣٠ - ٤٩	٨٣,١	١٦,٩
٥٠ فأكثر	٧٩,٥	٢٠,٥
الإجمالي	٨٠,٤	١٩,٦

جدول (١٠) التوزيع النسبي للسيدات حسب رأيهن فيما إذا كانت المراة في مصر تحصل على فرصة لتولى المناصب العليا مثل الرجل

الخصائص	نعم	إلى حد ما	لا
الإقامة			
حضر	٤٩,٥	٢١,٦	٢٩,٠
ريف	٥٧,٠	١٧,٣	٢٥,٦
التعليم			
أقل من المتوسط	٥٨,٨	١٦,٢	٢٥,٠
متوسط/ فوق المتوسط	٤٧,٦	٢١,٥	٣٠,٩
جامعي فأعلى	٤٤,٣	٢٨,٣	٢٧,٤
المستوى الاقتصادي			
منخفض	٥٦,٣	١٨,٣	٢٥,٤
متوسط	٥٢,٥	٢٠,٨	٢٦,٨
مرتفع	٤٧,١	١٩,٦	٣٣,٣
منطقة السكن			
المحافظات الحضرية	٤٩,٣	٢٠,٨	٢٩,٩
الوجه البحري	٥٥,٨	١٩,٥	٢٤,٧
الوجه القبلي	٥٣,١	١٨,٢	٢٨,٧
محافظات الحدود	٦٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠
العمر			
أقل من ٣٠	٤١,٤	٢٠,٩	٣٧,٧
٣٠ - ٤٩	٥٤,٤	١٩,٨	٢٥,٨
٥٠ فأكثر	٦٠,٢	١٧,٧	٢٢,١
الإجمالي	٥٣,٤	١٩,٣	٢٧,٢

ثانياً: حقوق المرأة العاملة:

تقوم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) على مبدأ أن الدولة ملزمة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مجالات التعليم والتوظف والرعاية الصحية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. في هذا الإطار تشجع الحكومة المصرية المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية على إنتهاج سياسات تكفل المساواة بين المرأة والرجل في العمل. حيث تكفل الحكومة بالاشتراك مع الهيئات الدولية لهذه المنشآت التدريب اللازم على كيفية وضع وتطبيق سياسات المساواة بين الجنسين في العمل كما تمنح المنشآت التي تلتزم بتطبيق هذه السياسات شهادات تميز.

وجهت سلسلة من الأسئلة للمستجيبات في الاستطلاع عن رأيهن في المساواة بين الرجل والمرأة في العمل من حيث المرتب والتدريب والعمل وقت إضافي وتقلد وظائف عليا في العمل. كما تم سؤالهن عن مدى إدراكهن لحق المرأة في الحصول على إجازة رعاية طفل وتوفير حضانة للأطفال في مكان العمل.

وتشير النتائج في هذا الصدد (جدول ١١) إلى إدراك المستجيبات لحقوق المرأة في العمل حيث:

١- ترى أغلب المستجيبات أن من حق المرأة الحصول على إجازة رعاية طفل وتوفير حضانة لرعاية أطفالهن بالعمل.

٢- ترى أغلب المستجيبات ان من حق المرأة توفر حضانة لرعاية الطفل.

٣- ترى ٩٣٪ من المستجيبات أن من حق المرأة شغل وظائف إدارية عليا في العمل.

٤- ترى ٨٩٪ من المستجيبات أن المرأة من حقها الحصول على مرتب متساوى مع زميلها الرجل.

٥- ترى ٦٢٪ من المستجيبات أن المرأة من حقها العمل لوقت إضافي. قد يعود صغر هذه النسبة إلى إدراك المرأة أن العمل لوقت إضافي قد يتعارض مع الأعباء المنزلية.

يلاحظ أن الأسئلة في هذا الصدد وجهت حول وجهة نظر المرأة في ما إذا كان لها هذه الحقوق وليس عن مدى توفر هذه الحقوق.

جدول (١١) التوزيع النسبي للسيدات العاملات حسب رأيهن فيما ما إذا كان لهن بعض الحقوق

الخصائص	الحصول على إجازة رعاية طفل	الحق في توفير حضانة لرعاية الطفل	العمل في وظائف إدارية عليا	الحصول على مرتب متساوى	العمل وقت إضافى
الإقامة					
حضر	٩٨,٩	٩٧,٦	٩٤,٤	٨٨,٨	٦٢,٧
ريف	٩٧,٩	٩٦,٣	٩٠,٩	٨٨,٧	٦٢,٠
التعليم					
أقل من المتوسط	٩٨,٠	٩٦,٥	٩١,٠	٨٧,١	٦٤,١
متوسط/ فوق المتوسط	٩٨,٨	٩٧,٧	٩٤,١	٨٩,٨	٥٧,٩
جامعي فأعلى	٩٨,٧	٩٧,٠	٩٥,٤	٩٤,١	٦٥,٨
المستوى الاقتصادي					
منخفض	٩٧,٨	٩٦,٧	٨٩,٧	٨٨,١	٦٢,٠
متوسط	٩٩,١	٩٧,٤	٩٦,١	٨٩,٥	٦٢,٠
مرتفع	٩٩,٠	٩٧,١	٩٦,٤	٩١,٥	٦٤,٧
منطقة السكن					
المحافظات الحضرية	٩٨,٤	٩٧,٥	٩٤,٧	٩٠,٠	٥٩,٦
الوجه البحري	٩٧,٧	٩٦,٢	٩١,٩	٨٧,٨	٦٣,٤
الوجه القبلي	٩٨,٩	٩٧,٥	٩٢,٠	٨٩,١	٦٢,٤
محافظات الحدود	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٢,٠	٩٢,٠	٦٤,٠
العمر					
أقل من ٣٠	٩٧,٩	٩٧,٠	٩١,٩	٨٩,٨	٦٤,٩
٣٠ - ٤٩	٩٩,٦	٩٧,٩	٩٥,١	٩٠,١	٦٠,٨
٥٠ فأكثر	٩٧,٦	٩٦,٣	٨٩,٩	٨٦,٨	٦٢,٩
الإجمالي	٩٨,٥	٩٧,٢	٩٢,٦	٨٨,٩	٦٢,٤

ثالثاً: معرفة وممارسة المرأة المصرية لحقوقها التعليمية:

يعد التعليم العنصر الأساسى لتمكين المرأة حيث يمدها بالمعارف الضرورية لاتخاذ القرارات الرشيدة في حياتها اليومية كما يمنحها القدرة على التفاوض للحصول على حقوقها. كذلك فإنه من المعلوم أن تعليم الأم يؤثر إيجاباً على تعليم الأطفال. من جهة أخرى فإن للتعليم آثاراً إيجابية على السلوك الإنجابي للمرأة وعلى المستوى الصحي والتغذوي لها ولأولادها كذلك فإن التعليم يمد المرأة بالمعارف والمهارات التي تزيد من فرصها في الحصول على عمل بدخل أفضل من غير المتعلمات.

اشتمل استطلاع الرأى على سؤالين عن الحقوق التعليمية للمرأة، حيث تضمن سؤال عما إذا كانت المرأة تعى حقها في التعليم مساواةً بالرجل بينما وسؤال عن مدى تمتعها بهذا الحق. وتشير النتائج (جدولي ١٢ و ١٣ وشكل ٥) إلى أن الغالبية العظمى من المستجيبات (٩٧٪) يعتقدن بأن للمرأة فرصة مساوية للرجل في التعليم. ولاتظهر النتائج أية فروق في هذا الصدد حسب الخصائص الخلفية (الإقامة، التعليم، المستوى الاقتصادي، منطقة السكن، العمر) .

وعن واقع حصول المرأة المصرية على فرص تعليمية متساوية مع الرجل، تشير النتائج إلى أن حوالي ٧٠٪ فقط يعتقدن ذلك. تختلف نسبة المستجيبات اللائى يعتقدن بحصول المرأة على فرص تعليمية متساوية مع الرجل حسب الخصائص الخلفية كما يلي:

١- النسبة بين السيدات في الريف أعلى منها بين السيدات في الحضر (٧٤٪ مقارنة بـ ٦٦٪).

٢- النسبة بين السيدات الحاصلات على تعليم أقل من المتوسط أعلى منها بين السيدات الحاصلات على تعليم جامعي فأعلى (٧٣٪ مقارنة بـ ٦٤٪).

٣- النسبة بين السيدات في المستوى الاقتصادى الأقل أعلى منها بين السيدات في المستوى الاقتصادى الأعلى (٧٠٪ مقارنة بـ ٦٦٪).

٤- النسبة بين السيدات في الشريحة العمرية ٥٠ فأكثر أعلى منها بين السيدات في الشريحة العمرية أقل من ٣٠ سنة (٧٨٪ مقارنة بـ ٦٠٪).

جدول (١٢) التوزيع النسبي للسيدات حسب رأيهن في ما إذا كان من حق المرأة أن تحصل على نفس فرص الرجل في التعليم والخصائص الأساسية

الخصائص	نعم	إلى حد ما	لا
الإقامة			
حضر	٩٧,٦	١,٨	٠,٦
ريف	٩٦,٠	١,٩	٢,١
التعليم			
أقل من المتوسط	٩٦,٥	١,٨	١,٧
متوسط/ فوق المتوسط	٩٦,٤	٢,١	١,٥
جامعي فأعلى	٩٩,٢	٠,٨	
المستوى الاقتصادي			
منخفض	٩٦,٢	١,٩	١,٩
متوسط	٩٧,١	١,٨	١,١
مرتفع	٩٨,٧	١,٠	٠,٣
منطقة السكن			
المحافظات الحضرية	٩٧,٠	٢,٥	٠,٥
الوجه البحري	٩٦,٢	١,٧	٢,١
الوجه القبلي	٩٧,١	١,٧	١,٣
محافظات الحدود	١٠٠,٠		
العمر			
أقل من ٣٠	٩٤,٧	٣,٦	١,٧
٣٠ ـ ٤٩	٩٧,٦	١,٤	١,٠
٥٠ فأكثر	٩٧,٢	١,٠	١,٨
الإجمالي	٩٦,٨	١,٨	١,٤

جدول (١٣) التوزيع النسبي للسيدات حسب رأيهن فيما إذا كان المرأة في مصر تحصل على نفس فرص الرجل في التعليم والخصائص الأساسية

الخصائص	نعم	إلى حد ما	لا
الإقامة			
حضر	٦٥,٧	٢٤,٨	٩,٥
ريف	٧٣,٨	١٧,٣	٨,٩
التعليم			
أقل من المتوسط	٧٢,٩	١٩,١	٨,٠
متوسط/ فوق المتوسط	٦٧,٠	٢٢,١	١٠,٩
جامعي فأعلى	٦٤,١	٢٥,٣	١٠,٥
المستوى الاقتصادي			
منخفض	٧٠,١	٢٠,٩	٩,١
متوسط	٧٢,٤	١٩,٣	٨,٣
مرتفع	٦٦,٣	٢٢,٢	١١,٤
منطقة السكن			
المحافظات الحضرية	٦٢,٩	٢٧,٣	٩,٨
الوجه البحري	٧٥,٤	١٧,٥	٧,١
الوجه القبلي	٦٧,٨	٢٠,٤	١١,٧
محافظات الحدود	٦٥,٤	٣٠,٨	٣,٨
العمر			
أقل من ٣٠	٥٩,٦	٢٨,١	١٢,٣
٣٠ ـ ٤٩	٦٩,٢	٢٠,٣	١٠,٤
٥٠ فأكثر	٧٧,٨	١٦,٧	٥,٥
الإجمالي	٦٩,٩	٢٠,٩	٩,٢

شكل (٥) وجهة نظر المستجيبات في المساواة بين المرأة والرجل في التعليم

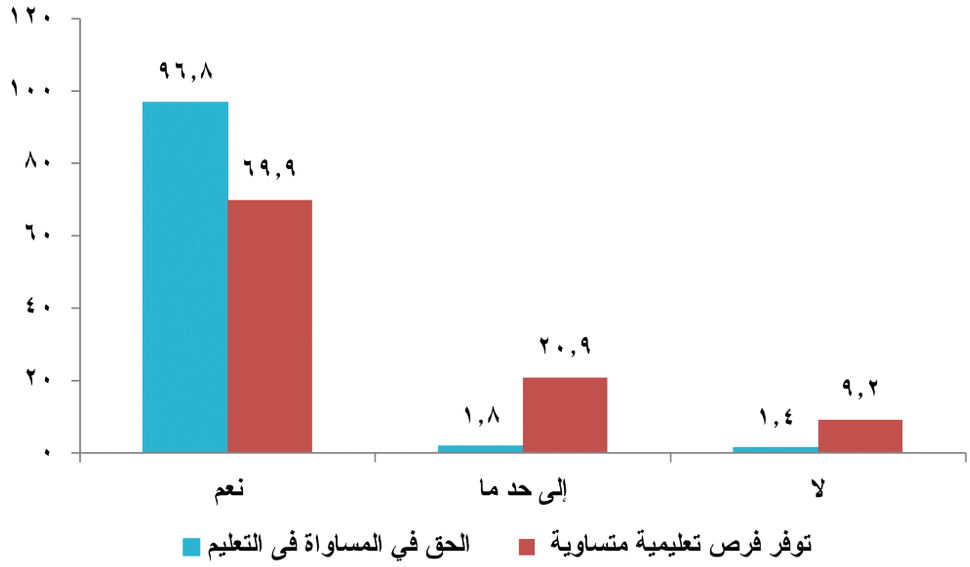

٦ـ التمييز والعنف ضد المرأة:

على الرغم من اتساع مفهوم العنف ليشمل ما وراء الأذى الجسدي والنفسي المباشر إلى الحرمان من الحقوق الأساسية أو من وسائل التعبير عن هذه الحقوق إلا أن تفهم المرأة للعنف ما زال يشكل قوة مانعة أمام مناهضته أو الحد منه. هذا الموقف من العنف يجعل المرأة منخرطة في صناعة خطاب العنف الممارس ضدها وتعمل على حماية وتعميم مؤشرات هذا الخطاب مادياً ومعنوياً. وتتجسد خطورته في أنه يؤسس للأشكال الأخرى للعنف من خلال قيام النساء أنفسهن وعبر دورهن في التنشئة الأسرية بتعزيز وإعادة إنتاج القيم الثقافية التي تبرر العنف كما أن تبني المرأة مواقف مؤيدة للعنف يعرضها بشكل أكبر لدور الضحية.

وقد تضمن استطلاع الرأى ثلاثة أسئلة عن التمييز والعنف الموجه ضد المرأة:

أولاً: التمييز ضد المرأة:

تشير نتائج الاستطلاع أن أكثر من نصف السيدات (٥١٪) يشعرن وجود تمييز في المعاملة في المجتمع بين الرجل والمرأة لصالح الرجل (جدول ١٤). وهذا الشعور أكثر شيوعاً بين السيدات صغار السن. فحوالي ٦٢ ٪ من السيدات في العمر أقل من ٣٠ سنة يشعرن بتمييز مجتمعي للرجال على النساء مقارنةً بحوالي ٥٣٪ ممن في العمر (٣٠-٤٩) و ٤١٪ من بين من أعمارهن ٥٠ سنة فأكثر. ولاتوجد فروق واضحة حسب الخصائص الخلفية الأخرى.

جدول (١٤) التوزيع النسبي للسيدات حسب شعورهن بوجود تمييز في المعاملة للرجل على حساب المراة

الخصائص	نعم	إلى حد ما	لا
الإقامة			
حضر	٥٠,٨	٢٠,٦	٢٨,٥
ريف	٥١,٢	١٨,٢	٣٠,٦
التعليم			
أقل من المتوسط	٤٩,٢	١٦,٩	٣٣,٩
متوسط/ فوق المتوسط	٥٤,٢	٢٢,٧	٢٣,١
جامعي فأعلى	٥١,٥	٢١,٩	٢٦,٦
المستوى الاقتصادي			
منخفض	٥١,١	١٩,٠	٣٠,٠
متوسط	٤٩,٨	٢١,٠	٢٩,١
مرتفع	٥٣,١	١٧,٣	٢٩,٦
منطقة السكن			
المحافظات الحضرية	٤٩,٨	٢٣,٧	٢٦,٥
الوجه البحري	٤٧,٤	١٩,٧	٣٢,٩
الوجه القبلي	٥٦,٦	١٦,٥	٢٧,٠
محافظات الحدود	٤٠,٠	١٢,٠	٤٨,٠
العمر			
أقل من ٣٠	٦٢,١	١٧,٢	٢٠,٦
٣٠ ـ ٤٩	٥٢,٩	٢١,٣	٢٥,٨
٥٠ فأكثر	٤١,٤	١٧,٧	٤٠,٩
الإجمالي	٥١,١	١٩,٢	٢٩,٨

شكل (٦) وجهة نظر المستجيبات في وجود تمييز لمجتمعى لصالح الرجل

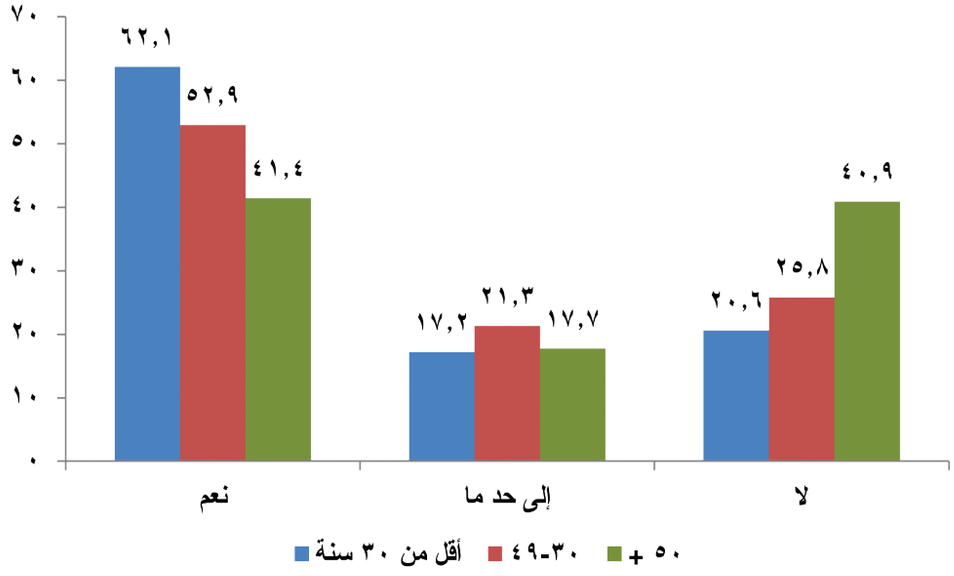

ثانياً: إتجاهات المرأة ضد العنف:

كما سبق أن أوضحنا فإن موافقة المرأة على العنف ضدها من شأنه أن يكرس هذا العنف ويجعل من الصعوبة القضاء عليه. وفي هذا الصدد سئلت السيدات في الاستطلاع عما إذا كان من حق الرجل (الزوج/ الأب/ الأخ) ضرب المرأة (الزوجة/ الإبنة/ الأخت). تشير النتائج (بجدول ١٥) أن ٣١٪ يعتقدن أن من حق الرجل ضرب المرأة. وبحسب النتائج فإن:

١- لاتوجد فروق بين الأجيال في منح الرجل حق ضرب المرأة فنسبة الموافقة على ذلك لاتختلف كثيرا حسب العمر .

٢- السيدات في الريف أكثر تقبلاً لهذا الحق عنهن في الحضر (٣٧٪ مقارنة بـ ٢٤٪).

٣- السيدات الحاصلات على تعليم أقل أكثر تقبلاً لضرب الرجل للمرأة من السيدات الحاصلات على تعليم أعلى (٣٨٪ من بين الحاصلات على تعليم أقل من المتوسط مقارنة بـ ١٧٪ من بين الحاصلات على تعليم جامعى فأعلى).

٤- السيدات في المستويات الاقتصادية الأدنى أكثر تقبلاً لحق الرجل في ضرب المرأة (٣٦٪ في المستوى المنخفض مقارنة بـ ٢١٪ في المستوى المرتفع).

جدول (١٥) التوزيع النسبي للسيدات حسب حق الزوج/الأب/الأخ في ضربهن

(هل من حق الزوج/ الأب/ الأخ أن يضرب الزوجة/ البنت/ الأخت؟)

الخصائص	نعم	لا
الإقامة		
حضر	٢٣,٧	٧٦,٣
ريف	٣٦,٩	٦٣,١
التعليم		
أقل من المتوسط	٣٧,٦	٦٢,٤
متوسط/ فوق المتوسط	٢٣,٨	٧٦,٢
جامعي فأعلى	١٦,٥	٨٣,٥
المستوى الاقتصادي		
منخفض	٣٦,٢	٦٣,٨
متوسط	٢٧,١	٧٢,٩
مرتفع	٢٠,٦	٧٩,٤
منطقة السكن		
المحافظات الحضرية	٢٢,١	٧٧,٩
الوجه البحري	٣١,٢	٦٨,٨
الوجه القبلي	٣٥,٤	٦٤,٦
محافظات الحدود	٣٦,٠	٦٤,٠
العمر		
أقل من ٣٠	٢٩,٦	٧٠,٤
٣٠ ـ ٤٩	٣٠,٦	٦٩,٤
٥٠ فأكثر	٣١,٩	٦٨,١
الإجمالي	٣٠,٨	٦٩,٢

ثالثاً: واقع العنف ضد المرأة:

تضمن الاستطلاع سؤالاً عما إذا كانت المرأة تتعرض للمعاملة السيئة من الرجل. وتشير النتائج (بجدول ١٦) إلى أن حوالي خمس النساء يعتقدن أن المرأة تتعرض للمعاملة السيئة من جانب الرجل. السيدات في الحضر والحاصلات على تعليم أعلى وفي المستويات الاقتصادية الأعلى وفي الشرائح العمرية الأقل أكثر إدراكاً لذلك.

جدول (١٦) التوزيع النسبي للسيدات حسب ما إذا كن ترين أن السيدات تتعرض للمعاملة السيئة من الرجال

الخصائص	نعم	إلى حد ما	لا
الإقامة			
حضر	٢٢,٧	٥٥,٣	٢٢,١
ريف	١٦,٨	٥٤,٢	٢٩,٠
التعليم			
أقل من المتوسط	١٨,٧	٥٠,٨	٣٠,٥
متوسط/ فوق المتوسط	٢٠,٧	٥٨,٩	٢٠,٤
جامعي فأعلى	٢٠,٣	٦٢,٤	١٧,٣
المستوى الاقتصادي			
منخفض	١٨,٨	٥٣,٧	٢٧,٥
متوسط	١٨,٩	٥٧,٩	٢٣,٢
مرتفع	٢٣,٩	٥٢,٣	٢٣,٩
منطقة السكن			
المحافظات الحضرية	٢٤,٥	٥٤,٩	٢٠,٦
الوجه البحري	١٣,٥	٥٩,٩	٢٦,٦
الوجه القبلي	٢٤,٢	٤٨,٠	٢٧,٨
محافظات الحدود	١٢,٠	٦٠,٠	٢٨,٠
العمر			
أقل من ٣٠	٢٣,٦	٥٨,٩	١٧,٤
٣٠ ـ ٤٩	٢٠,٠	٥٥,٢	٢٤,٨
٥٠ فأكثر	١٦,١	٥١,٠	٣٢,٩
الإجمالي	١٩,٥	٥٤,٦	٢٥,٩

٧ـ الخلاصة والتوصيات:

يعرض هذا التقرير نتائج استطلاع الرأى الذي أجراه مركز بصيرة حول مدى معرفة المرأة المصرية بحقوقها وقدرتها على الحصول عليها . ولقد تم جمع البيانات من عينة احتمالية حجمها ٢٠٨٥ سيدة في سبتمبر ٢٠١٣ باستخدام الهاتف الأرضي والمحمول حول مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والتعليمية. كذلك تضمن الاستطلاع أسئلة عن التمييز والعنف ضد المرأة.

٧-١ الخلاصة:

تشير نتائج الاستطلاع إلى ما يلي:

١- أقل من نصف المستجيبات (٤٨٪) يرين أن في مصر حرية و٢٩٪ لايدركن ذلك. يتناسب إدراك المرأة لوجود حرية في مصر عكسياً مع التحضر والتعليم والمستوى الاقتصادى وطردياً مع عمر المرأة. وتدرك أغلب المستجيبات (٩٤٪) أن من حقهن التعبير عن رأيهن في بيوتهن. إلا أن حصول المرأة على حق التعبير عن رأيها في البيت لايرقى إلى طموحها. إذ ترى حوالى نصف السيدات فقط (٥٢٪) أن المرأة «عندها حرية التعبير في بيتها».

٢- الغالبية العظمى من النساء يعتقدن بحق المرأة في المشاركة في الانتخابات (٩٨٪) ولا يختلف ذلك في الريف والحضر وحسب الفئات التعليمية والاقتصادية والعمرية المختلفة. إلا إن القدرة على المشاركة في الانتخابات لاتصل إلى هذا المستوى وإن ظلت مرتفعة حيث عبرت أكثر من ٨٠٪ من السيدات عن قدرة المرأة على المشاركة في الانتخابات بفروق قليلة حسب الخصائص المختلفة. يعتبر منع الزوج أو أحد أفراد الأسرة للمرأة من أن تشارك في الانتخابات أحد المعوقات الرئيسية لمشاركة المرأة في الانتخابات والتي ذكرها ٤٠٪ من السيدات.

٣- حوالي ٨٧٪ من النساء يدركن ضرورة المساواة بين المرأة والرجل في حق العمل دونما فروق حسب الإقامة (حضر/ ريف) أو التعليم أو المستوى الاقتصادي أو منطقة السكن أو العمر. بينما أبدت أقل من نصف المستجيبات (٤٨٪) أنهن لا يرين توفر فرص عمل للنساء مثل ما هو متاح للرجال.

٤- تدرك أغلبية النساء أن من حق المرأة العاملة أن تتساوى مع زميلها الرجل في المرتب والتدريب والترقية لوظائف عليا والعمل لوقت إضافي. كما أن من حقها الحصول على إجازة لرعاية الطفل وتوفير حضانة للأطفال في مكان العمل.

٥- الغالبية العظمى من المستجيبات (٩٧٪) يعتقدن بضرورة أن يكون للمرأة فرصة مساوية للرجل في التعليم. وعن واقع حصول المرأة المصرية على فرص تعليمية متساوية مع الرجل. تشير النتائج إلى أن حوالي ٧٠٪ فقط يعتقدن ذلك.

٦- أكثر من نصف السيدات (٥١٪) يشعرن بوجود تمييز في المعاملة في المجتمع بين الرجل والمرأة لصالح الرجل. توضح النتائج أن هذا الشعور أكثر شيوعاً بين السيدات صغار السن.

٧- حوالي ٣١٪ من النساء يعتقدن أن من حق الرجل (الزوج/الأب/الأخ) ضرب المرأة (الزوجة/البنت/الأخت). حوالي خمس النساء يعتقدن أن المرأة تتعرض للمعاملة السيئة من جانب الرجل. السيدات في الحضر والحاصلات على تعليم أعلى وفي المستويات الاقتصادية الأعلى وفي الشرائح العمرية الأقل أكثر إدراكاً لذلك.

٧-٢ التوصيات:

١- يجب تعميم المعرفة بحقوق المرأة لدى الرجال فضلاً عن النساء إذ أن تنفيذ هذه الحقوق غالباً مايكون مسئولية الرجل.

٢- توفير الموارد والبيئة الملائمة لحصول المرأة على حقوقها في التعليم مثل المبادرات التعليمية للفتيات وإنشاء مدارس قريبة من محل الأقامة والتوسع في إنشاء المدن الجامعية للبنات ...إلخ.

٣- تشجيع المنشآت في القطاع الخاص على المساواة بين المرأة والرجل في التعيينات والمرتبات وتهيئة ظروف عمل مناسبة للمرأة.

٤- تشجيع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على تبنى موازنات مالية تأخذ في اعتبارها المساواة بين الجنسين.

٥- النهوض بالمرأة الريفية الفقيرة وإيجاد آليات مناسبة لتوعيتها بحقوقها.

٦- تضمين حقوق المرأة في إطار حقوق الإنسان بشكل عام في المناهج الدراسية.

٧- متابعة التقدم في معرفة المرأة بحقوقها وحصولها على هذه الحقوق من خلال مؤشرات تقاس بشكل دورى وعلى مستوى المحافظات.

٨ـ المراجع:

1- Chung,B. et al.,"Indicators of Women's Empowerment in Developing Nations", 2013, University of Wisconsin, Madison.

2- Mohamed, R., H. et al, "Evaluation of the Gender equity in Egypt : A Qualitative Study", ICRW, 2011, Unpublished.

٣- سحر الشنيطي وملكي الشرماني، محاربة العنف ضد المرأة والطفل، المركز القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٨.